

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢ مارس ٢٠٠٣

البرلمان التركي يرفض نشر قوات أميركية والتفاهم مع واشنطن يحرك تهديدات كردية «بالمقاومة»

لندن، أنقرة، واشنطن، الشرق الأوسط، والوكالات،

رفض البرلمان التركي مذكرة حكومية للسماح بانتشار قوات أميركية في البلاد بعد أن فشلت في الحصول على غالبية أصوات النواب الحاضرين خلال الجلسة، كما نقلت وكالة أنباء الأناضول عن رئيس البرلمان بولند أرينج.

وأوضح أرينج أن المذكرة حصلت على تأييد 264 نائبا ومعارضة 250 آخرين، في حين امتنع 19 عن التصويت. وتم رفض المذكرة لعدم حصولها على غالبية أصوات النواب الحاضرين خلال جلسة التصويت المطلقة، أي 267 صوتا. ويضم البرلمان التركي مجموع 550 نائبا.

وكانت بؤار تفاهم تركي - أميركي على شروط المساهمة التركية في الحرب المحتملة على العراق قد لاحت أمس بعد أن ذكرت مصادر من الكونغرس والحكومة الأميركية أن الرئيس جورج بوش قد يلجأ لصندوق يستخدم في حالات طارئة لتقديم قروض قصيرة الأجل لتركيا مقابل سماح الأخيرة للولايات المتحدة باستخدام قواعد تركية في هجوم محتمل على العراق.

وقال الزعيم التركي طيب اردوغان أمس، إنه يستبعد سحب مشروع قرار من البرلمان بشأن نشر قوات أميركية في تركيا تحسبا لحرب على العراق وذلك قبيل ساعات معدودة من مناقشة البرلمان للمشروع.

ولكن أنباء التفاهم التركي - الأميركي عززت قلق الفصليين الكرديين المسيطرين على شمال العراق من أن يتم التحالف الأميركي - التركي في شمال العراق على حسابهم، فهدد زعماء الأكراد في شمال العراق أمس «بالمقاومة» إذا سمحت أميركا لتركيا بدخول مناطقهم، كما أكد راديو «صوت العالم الآن» الأميركي الذي نقل عن هؤلاء الزعماء قولهم أن ما من شيء سيقتنعهم بقبول تدخل من القوات التركية في مناطقهم. وذكر الراديو أن التدخل التركي العسكري ذاك سيزيد المخاوف من أن تجد القوات الأميركية نفسها في خضم صراع طويل بين الجانبين من أجل السيطرة على المنطقة، مضيفاً أن

تركيا تعتزم ارسال الاف الجنود الى شمال العراق اذا شنت الولايات المتحدة الأميركية حربا على العراق وذلك، كما يبدو من تصريحات المسؤولين الأتراك، لمنع الأكراد من إقامة دولة مستقلة في المنطقة ومنعهم من ارسال اسلحة الى الأكراد الأتراك الذين يطالبون بالاستقلال أيضا.

وبعد أن كان حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا قد منع بالفعل، الخميس الماضي، تصويتا برلمانيا على مشروع قرار يسمح بانتشار القوات الأميركية في تركيا، استبعد زعيم الحزب أمس «سحب» المشروع من البرلمان الذي يسيطر نواب الحزب عليه.

وكان مجلس الأمن القومي التركي - الذي يضم مسؤولين عسكريين أقوياء وزعماء حكوميين - قد اجتمع أول من أمس لبحث الخطط العسكرية الأميركية. لكن بياناً مفاجئاً صدر بعد الاجتماع لم يقدم أي مؤشر للحكومة قبيل اجتماع اليوم البرلماني. ولم يتضح سبب تاجيل حزب العدالة والتنمية المناقشة البرلمانية التي كانت مزمعة يوم الخميس الماضي ولكن تفسيرات تنفيذ

بان النواب يريدون مزيداً من الوقت لبحث الموضوع. وفيما قالت مصادر قريبة من الحزب ان الحكومة قلقة من الشرعية الدستورية لقرار يعترف بوجود 62 ألف عسكري أميركي على أراضيها لفتح «جبهة شمالية»، يرى محللون أنها ستقلل فترة الحرب.

وقال محللون آخرون ان عقدة حجم المساعدات الأميركية المقترحة لتركيا كان الدافع الأساسي وراء تردد حزب العدالة في الإسراع بعرض مشروع الحكومة على البرلمان.

وأشار هؤلاء المحللون الى «تزامن» موافقة حزب العدالة والتنمية على عرض مذكرة الحكومة على البرلمان التركي منع تسريب الإدارة الأميركية لنبا موافقة الرئيس الأميركي جورج بوش على اللجوء الى صندوق تثبيت العملة لتقديم معونة لتركيا.

وتريد تركيا القرض المؤقت كدفعة مقدمة من برنامج المعونات الذي يجب ان يقره الكونغرس على ان يستد المبلغ مرة أخرى للصندوق بعد موافقة الكونغرس على المعونة.